كتاب إحياء النحو (إبراهيم مصطفى)

– دراسة وتحليل ونقد –

أ.م. رحيم جمعة علي الخزرجي
كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية

المقدمة :

((قل لوكان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً.)) الكهف/١٠٩

وصلى الله على افضل الخلق محمد بن عبد الله سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله واصحابه المنتجبين الى يوم الدين.

اما بعد ...

إنَّ من اهم المشاكل التي تواجه المعلمين والمتعلمين هي طريقة تعليم وتعلم النحو العربي ، لو كانت هناك مشكلة في نظر من يريد ان ييسر هذه العملية ويجددها ، لكن في الحقيقة لا توجد أية مشلة . الا أنَّ الغوص في نواحي الشذوذ والشوارد اللغوية والتعقيد النحوي – جعل في هذه العملية بعض الصعوبة ولا سيما في القواعد البعيدة عن السليقة العربية وعن ما اعتاد عليه العرب وعن ما حققه جمهور النحاة من قواعد بعيدة عن الشواذ من الشواهد النحوية . وما افرزته بعض اللهجات من عيوب ايضاً . ان الاهتمام بتلك الشواذ ، جعل النحو العربي غريبا على المتعلمين يجدون فيه صعوبة من حيث تقبله وتطبيقه في الكلام الفصيح والمشترك بين عموم المتكلمين للغة العرب .

ومما لا شك فيه أن القرآن الكريم هو اللباب المصفى للعربية ، لأنه نزل باللغة المشتركة لدى جميع القبائل العربية فجاء فصيحاً معرباً بفهمه الداني والقاصي حاوياً جميع الاساليب اللغوية والنحوية الا ماندر ، فبذلك يعد المعين الاوفى لدراسة اللغة والمعتمد في تقعيد النحو وتطبيق التمارين النحوية واللغوية ، فمن الاجدر ان نتخذ تعابيره

وآياته القصيرة للدراسة والتطبيق والحفظ ، فتلاوته وحفظه وتطبيقه في التعبير اللغوي يؤدي الى ترويض اللسان العربي ويجعله قادراً على النطق بالفصيح والفصاحة .

اما بخصوص الصيحات التي تنادي بتيسير النحو العربي لكي يكون سهلا على المعلمين والمتعلمين ، فما هي الا صيحات مؤداها ضعف التعليم والتعلم في العربية ، لانها تنادي بحذف بعض موضوعات النحو وتمارينه ودمج بعضها ببعض ، فضلا عن تعطيل فهم بعض المصطلحات النحوية التي تركن في زوايا الاهمال اللغوي ، قياساً الى تعطيل بعض مناحي الصوت اللغوي الذي يراعي عند النطق بالحركات ، لأنها اصوات دالة على معنى ، فهي ابعاض الحروف . فالاهتمام بها هو اهتمام بالمعنى اللغوي للجملة العربية ، وما قواعد النحو العربي الا تأكيد على التأثير الصوتي للحركات في المعنى الاجمالي للكلم العربي ؛ لان النحو يهتم بأواخر الكلم التي تتأثر بنظرية التعامل في النحو ، تلك النظرية التي اهتم بها النحاة الاوائل وعدوها النحو العربي كله لما لها من اهمية في عملية الحركات العربية واثرها في المعنى ، فالغاءهذه النظرية معناه الغاءالنحو العربي فضلا عن الغاء بعض مصطلحات عند دمج بعضها ببعض .

ان من اهم الكتب التي تناولت موضوع التيسير في النحو العربي كتاب (احياءالنحو) لمؤلفه الاستاذ ابراهيم مصطفى ، الذي حاولنا تحليله ودراسته في ضوء فكرته وفكرة مؤلفه ومنهجه في الدراسة وموضوعاته التي رسمها وما اثاره بخصوص نظرية العامل ، فضلا عن اصل الاعراب ومعانيه والعلامات الاصيلة والفرعية الدالة عليه ، والمبتدأ والخبر ونواسخها والتوابع ودراسة الصرف العربي ، وكيف ان الباحث قرر حذف بعض الوضوعات من النحو ؛ لانه يرى لا مبرر لدراستها ولا سيما موضوعات التعليق والالغاء في (ظن) والاشتغال ، وجواز الوجهين في الاعراب فضلاً عن دراسة النحو في ضوء الاساليب اللغوية لا الموضوعات النحوية ، والى غير ذلك من الموضوعات مثل نيابة الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم والفتحة في جر الممنوع من الصرف .

وبعد هذا التحليل اليسير لموضوعات الكتاب لا يسعني جهدا ألا أن اوجه النقد الموضوعي البناء لمنهج مؤلفه وطريقة عرض موضوعات في النحو العربي وموضوعاته

التي استبقيتها من دراستي لامات الكتب النحوية ، فضلا عن الاستعانة باراء شيوخي واساتذتي الافاضل التي حصلنا عليها ونحن على مقاعد الدراسة ولا سيما عند خوضنا في موضوع تيسير النحو العربي وتجديده .

التعريف بالكتاب : كتاب (إحياء النحو) لمؤلفه الاستاذ ابراهيم مصطفى

المدرس بكلية الاداب بالجامعة المصرية . تم تحريره مع تمام سنة ١٩٣٦ وتم طبعه بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة في سنة ١٩٣٧ وقام بتصحيح طبعه وترتيب وضعه محمد افندي مصطفى الفقيه . ويقع في (١٩٧) صفحة وافتتح بتقديم الدكتور طه حسين الذي اثنى عليه مشيداً بجهود مؤلفه ابراهيم مصطفى حين عرض علماً حياً يدون الحياة والذوق وشهد له بالتوفيق بقوله :- ((وأشهد لقد وفق ابراهيم الى إحياء النحو فانظر في هذا الكتاب فسترى أنّ ابراهيم لا يعرض عليك علماً ميتاً ، وإنما يعرض عليك علماً حياً يبعث الحياة في الذوق)) [١]

أما المؤلف فقد قال في مقدمته عن كتابه : ((هذا البحث من النحو ، عكفت عليه سبع سنين وأقدمه إليك في صفحات ... أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصرَ هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية .)) [٢]

وقال أيضاً إنّه اقتصر فيه على إعراب الاسم ، لأنه يرجو أن يجد من نقد النقاد ماينتفع به في دراسة الفعل ، فقال في خاتمة كتابه : ((أني اقدم ... فكرتي في النحو وفي إعراب الاسم ... وأثرت أن أرسل هذا البحث خاصاً بإعراب الاسم لأنّ ذلك أدنى الى بيانه ، وابعث على درسه ، ولأن اعراب الاسم يقوم منفرداً مستقلاً في بحثه وبيانه عن إعراب الفعل ولأني أرجو أن أجد من نقد الناقدين ، وبحث الباحثين ماعسى ان انتفع به في درس الفعل . أو عرضه من بعد .))[٣]

---

[١] تقديم الكتاب /س

[٢] خاتمة الكتاب /١٩٣مقدمة المؤلف /أ

[٣] مقدمة المؤلف /د

الظاهر ان المؤلف أخرج هذا الكتاب (إحياء النحو) عن إعراب الاسم ، وطُبِعَ ولم تِظهر الدراسة عن إعراب الفعل لامور خاصة بالمؤلف والدراسة .

فكرة البحث ((الكتاب)) :

أشار المؤلف (ابراهيم مصطفى) الى أنّ هناك جهوداً بذلت لتيسير النحو وتسهيلة لكنها اصطنعت التعليم فيها اصطناعاً ، وهذا السبب الذي جعل صعوبةً في النحو العربي ، بقوله :((ولقد بُذل في تهوين النحو جهودٌ مجيدة ، واصطنعت اصول التعليم اصطناعاً بارعاً ، ليكون قريباً واضحاً ، على أنه لم يتجه أحدٌ الى القواعد نفسها والى طريقة وضعها ، فيسأل : ألايمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده ، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية .))[١]

فالمؤلف يرى أنّ القواعد نوعان : نوع ليس عسير ولاخلافَ فيه بين النحاة ، ونوع فيه عسر ودرسةُ يكثر فيه خلاف ، بقوله : ((ولقد تميز عندي نوعان من القواعد : نوع لاتجد في تعليمه عسراً ، ولا في التزمه عناء ، ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيراً ، وذلك كالعدد ورعاية احكامه في مثل : قال رجلان ، والرجلان قالا . وقال رجال ، والرجال قالوا . فمع دقة الحكم في رعاية العدد ، واختلافه تبعاً لموضع الاسم والفعل من الجملة ، لاتجد العناء في تصوره ، ولا المزلة في استعماله . ونوع آخر لايسهل درسه ، ولايؤمن الزلل فيه وقد يكثر عنده خلاف النحاة ، ويشتد جدلهم كرفع الاسم أو نصبه في مواضع الكلام))[٢]

الظاهر ان فكرة البحث (احياء النحو) قامت على دراسةٍ لأْبواب النحو العديدة وبيان آرائة التي قصد بها احياء النحو وتجديدة ، فمثلاً أنه تحدث عن حركات الإعراب فذكر أن الضمة علم الاسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست بعلم على عراب ولكنها الحركة الحقيقة المستحبة وان التنوين علم التنكير ولك في كلّ علم ألاتنونه وإنما تُحلقه

[١] مقدمة المؤلف /د

[٢] مقدمة المؤلف /د–هـ

التنوين إذا البسته شيأ من الاتنكير ، وفي كل هذا طرح الأدلة التي تؤيد آراءه[١] فنراه يقول : ((والبحث ... هو شرح موجز لهذه الفكرة ، ودرس لها في أبواب النحو المختلفة ، وبيان لما رأينا من الأدلة لتأييدها))[٢]

لكن الفكرة الاساسية للكتاب هي صلة العلامات الاعرابية بالمعنى والتي اتضحت أما علامات الإعراب ، فقلَّ أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى ، وقلّ أن يشعرنا النحاة يفرق بين أن تنصب أو ترفع ، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى ، ولكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه ، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهاً من الاعراب ، فلو أن حركات الإعراب كانت دوالَّ على شيء في الكلام ، وكان لها أثر غي تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدرك مافيه من الإشارة ومن وجه الدلالة ، ما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة ، ولاكان تعلمه بهذه المكانة من الصعوبة ، وزواله بتلك المنزلة من السرعة))[٣]

موضوعات الكتاب :

١- حدُّ النحو كما رسمه النحاة :

ذكرالمؤلف في هذا الفصل أن النحاة يعرفون النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءاً ، أنهم قد ضيقوا من حدود النحو الواسعة حيث قصروه على أواخر الكلماتفي ضوء هذا التعريف ، وقد ضيقوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة ، بقوله : ((يقول النحاة في تحديد علم النحو . إنّه علم يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءاً . فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه . وهي الإعرابُ والبناء . ثم هم لايُعنون كثيراً بالبناء ولايطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله . فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه ، حتى سمّاه بعضهم عِلمَ الأعراب ، وفي هذا التحديد تضييق شديد

---

[١] ينظر مقدمة المؤلف /و–ز

[٢] مقدمة المؤلف /ح

[٣] إحياء النحو / المقدمة /هـ – و

لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ، فإنَّ النحو ... هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ن والجملة مع الجمل حتى تنسيق العنارة ويمكن أن تؤدي معناها .))[١]

وفي ضوء هذا التضييق يذكر المؤلف أنَّ طرقَ الإثنات والنفي وغيرها من صور الكلام قد مّروا بها من غير درس إلا ماكان منها ماساً بالإعراب أي أنهم لم يخصصوا لها أبواباً خاصة بها عند دراسة النحو العربي لكنهم درسوها في ضوء علاقاتها بالإعراب ، فنراه يقول : ((فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام ، مختلف الأساليب في العربية ، متعددة الأدوات ،يُنفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالأسم . وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتُعرف خصائصه ، وتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه دُرُس مُفرّقاً على أبواب الإعراب ممزقاً كما ترى : (ليس) درس في باب (كان) لأنها تعمل عملها ، على أن (كان) للإثبات و (ليس) للنفي ، وعلى ان (كان) للمضي و (ليس) للحال ولكن العمل وحده – وهوالحكم اللفظي – كان سبب التبويب والتصنيف . و(ما، وإن) درستها في باب أُلحِق بـ (كان) لأنهما يماثلانها بالعمل أحياناً . و (لا) درست ملحقة ب (كان) ثِم تابعة (لإنّ) . إذا كانت تُماثلُ الأولى في العمل مرة ، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى ... و (غير ، وإلا ، وليس) تدرس في باب الاستنثاء . و (لن) في نصب الفعل و (لم ولما) في جزمه .))[٢]

وقد ذكر أنّ الحال نفسه في دراسة التأكد وزمن الفعل والتقديم والتأخير وغيرها من ابواب النحو ، فالمؤلف يريد دراسة الأساليب دراسة موحدة أي كلُّ اسلوب على حِدَةٍ لكي تكون فيه رغبة للدرس والدراسة . فقال : ((لو جُمعت أساليب التوكيد في العربية وبُيّن ما يكون تنبيهاً للسابع ، ومايكون تأكيداً للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، ولكان أقرب

---

[١] إحياء النحو /١

[٢] المصدر نفسه / ٤–٥

الى أن تدرس كل انواع التوكيد ، ويُبّين لكلِّ نوع موضعه ، ولكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرّها في التعبير))[١]

وفي ضوء هذا أنَّ المؤلف يؤكد أنَّ النحاة قد أخطأوا للعربية ، لأنهم حين حددوا النحو حرموا انفسهم وحرمونا من الاطلاع على كثير من اسرارها وأساليبها المتنوعة ، وأنهم حين رسموا للنحو طريقة لفظيه اهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى .[٢]

فهو في هذا يلوم النحاة على تجويزهم وجهين من الاعراب أو اكثر وبهذه الأوجه يشتد بينهم الجدل ويطول الاجتماع ، ثم لايصلون الى كلمة فاصلة في جدالهم هذا .[٣]

٢- أَصلُ الإعراب :

ذكر المؤلف في هذا أنّهم اكبّوا على درس الاعراب ظاهرةً وقواعد أكثر من ألف عام فالنحاة في هذه المدة جعلوا الاعراب اساس بحثهم وانه أثرُ يجلبه العامل مذكوراً وغير مذكور فهو مقدّر ملحوظ ، ويطيلون في شرح ذلك العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظريته عنده هي النحو كلُّهُ .

فقال : ((أكبّ النحاة على درس اللإعراب وقواعده فوق ألف عام ، لايعدلون به شيئاً ، ولايرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلَهم دونَه ، وألفوا فيه الاسفار الطوال ، واكثروا من الجدل والمنافسة في تعليله وفلسفته حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفً وفلسفة وجدلاً ، فماذا بلغوا من كشف سرّ الإعراب وبيان حقيقته ؟

أساس كلِّ بحثهم فيه أن (الإعراب أثر يجلبه العمل)) ، فكل حركة من حركاته ، وكل علاقه من علاقاته ، إنما يجيء تبعاً لعامل في الجملة – إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً ،

---

[١] إحياء النحو /٦

[٢] ينظر إحياء النحو /٧-٨

[٣] ينظر إحياء النحو /٨

فهو مقدَّر ملحوظ ويطلبون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عنهم هي النحو كله))[١]

وقد ذكر أيضاً أنّ النحاة قد تأثروا بالفلسفة الكلامية التي كانت منتشرة بينهم ورأَوا أنّ الاعرابَ بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التراكيب . بقولهِ : ((والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كلَّ التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم ..... فرأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب ، على نظام فيه شئ من الإضطرا د ؛ فقالوا عَرَضُ حادثُ لابدّ له من مُحدث وأثر لابدَّ له من مؤثر ، ولم يقبلوا أنّ يكون المتكلم مُحدِث هذا الأثر لأنه ليس حرّاً فيه يحدثه متى يشاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً ،وعلّة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل ، ورسموا قوانينها .)) [٢]

ويذكر المؤلف أنّ ما يؤخذ عليهم هو لإضطرارهم الى تقدير العامل الإعرابي وقد يكون هذا التقدير صناعيّاً يراد به تسوية صناعة الإعراب ، وفي هذا أنهم أضاعوا العناية بمعنى الكلام ، وفي ضوء ذلك اشتد بينهم الخلاف وإضطروا الى أن بعترفوا بالعامل المعنوي مثل : المبتدأ مرفوع بالأبتداء .

قال ابراهيم مصطفى : ((إنَّ النحاة ... لم يُفوا بمذهبهم ، أو لم تفِ نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب ، لإنهم بعدما اشرطوا أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً في الكلام ، إضطروا الى الإعتراف بالعامل المعنوي . فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الإبتداء وهو عامل معنوي . و الكوفيون يثبتون عاملً معنوياً آخر يسمونه الخلاف ، يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان خبراً ... أما في باب التمييز فقالوا : إنّ الإسم نصب عن تمام الكلام ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً . فهذِهِ الوجه تنقص نظرية النحاة في العامل ، أوتنقصها في الأقل ،وهي مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم ، وبحكم قواعدهم التي إلتزموا . على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا

---

[١] أحياء النحو / ٢٢

[٢] إحياء النحو /٣١

الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة الى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته . فقد رأيت الكسائي يحرك نون (رئمان) بالحركات الثلاث من غير أن يشير الى ما يصير اليه المعنى عن كلّ حركة .)) [١]

والمؤلف في كلامه هذا يرى أنه لاعامل . وهو نقص لنظريتهم في العامل . كما أنه يوجه نقداً لنظرية النحاة في كونهم جعلوا الإعراب حكماً في لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة الى معنى .

١- معاني الإعراب :

ذكرالمؤلف في هذا المبحث معنيّ الضمة والكسرة وعدّ الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة بقولة : ((فأما الضمة فأنّها عَلمَ الإسناد ، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . وأمّا الكسرة فإنّها عَلمَ الإضافة وإشارة إلى إرتباط الكلمة بما قبلها ، سواء أكان هذا الإرتباط بأداة أم بغير أداة كما في (كتابُ محمد) و (كتابٌ لمحمد) ، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع .))[٢]

تم إنه يعدّ الضمة بأنها الأصل الأول لأنها علم الإسناد وموضعها المسند إليه والمتحدث عنه ، فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل كلُّ واحد منهما هو (مسند إليه ، وهذا إصطلاح إصطلحه علماء البيان واستعملوه في كتبهم ، والثلاثة جعلوها نوعاً واحداً في العنوان وما أجروا عليها من أحكام ، وهو بذلك لا يرى ما يدعو الى تفريقها ، وإنّ الفوارق الظاهرة التي جعلها النحاة بين الفاعل والمبتدأ قد تكون منسجمة مع صناعتهم في الإعراب ولكنها بعيدة عن أساليب العربية ، فقال : ((وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو الى تفريقها ٠ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام ، فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم

---

[١] المصدر نفسة /٤٠ . ٤١

[٢] احياء النحو /٥٠.

لايفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ، ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً ... وأما الفاعل والمبتدأ ، فإن النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة ، ويجعلون لكلّ باب أحكاماً خا صة ، ولكن شيئاً من الإمعان في درسها ينتهي الى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام ، والى أنّ هذا التفريق قد يكون منسجماً مع صناعة النحاة في الإعراب ، ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية))[1] .

من هذا نرى إن إبراهيم مصطفى يدعو إلى دمج أحكام المرفوعات الثلاثة (الفاعل والمبتدأ و نائب الفاعل) لإن ّفيها إتفاقاً و تماثلاً يوجب ان تكون باباً واحداً . وإنَّ الفروق التي بينّها كما يراها النحاةَ فأنهم صنعوها بسب صناعتهم النحوية ومطلحهم النحوي ، وإن الأصل في الثلاثة مطرد وبهذا اغنتنا عن تقدير الأبواب وفلسفة العامل والخلاف النحوي . فقال : ((هذهِ إبواب الرفع الثلاثة : المبتدأ ، والفاعل ، و نائب الفاعل ، اضطرد فيها الأصل الذي قررنا وأغنانا عن تكثير الأقسام وتعديد الابواب ، وعن فلسفة العامل ، وشغب الخلاف و وجعل الحكم النحوي أقرب الى الفهم ، وأدنى الى روح العربية ،ولايخرج عن هذا الأصل من المرفوعات الاّ بابان ، أحدهما المنادى في بعض حالاته ، مثل يا احمد ويا رجلُ والثاني منصوب إنَّ وأخواتها))[2] .

فيعدُّ المؤلف اسم (نَّ) وأخواتها ، مسنداً إليه وحقه الرفع على الأصل ولكنه نُصب لكَثرة إتصاله بالضمير ، فلّما أكثر النحاة من إتباع (إنَّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب وكثر هذا حتى غلب على وهم أن الموضع للنصب ، فلَما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضاً ، وهذا يفهم من قوله : ((إسم (إنّ) فإه متحث عنه ، وحقه الفع على أصلنا الذي قررناه ولكنه منصوب ولا نتحرج أن نقول : إن النحاة قد أخطأوا فَهم هذا الباب وتدوينَه ثم تجرأوا على تغليط العرب في بعض احكامه))[3]

---

(1) المصدر نفسة / ٥٤-٥٥

(2) ٣المصدر نفسه / ٦٠

(3) احياء النحو /٦٤.

ثم يقول ايضاً : ((استعمال العرب اسم إن منصوباً ، وما نجده من أثر الرفع فيه ، إذ يجيْ أحياناً مرفوعاً ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع ايضاً وذلك أنهم لِما أكثروا من اتباع (إنَّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوها بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً ، وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحح مطّرد عند الاختبار ، أثبته النحاةَ وسموه الإعراب على التوهم ، وتوسع في بحثه صاحب (الخصائص) ومن أَ مثاته عندهم : مازيدٌ قائماً ولا قاعدٍ . يقول النحاة إنّ (قاعد) معطوف على (قائماً) على التوهم أنّه جُرَّ بالباء لأن الموضع يغلب ان تجيْ فيه الباء))(١)

ويعدُ المؤلف باب الإضافة من اكثر الأبواب شيوعاً في العربية وعَلمُه الكسرة سواء كانت هذه الإضافة بغير أداة ، كمطرُ السماءِ ، أو بأداة كمط من السماء ، فقد تكون الاضافة لبيان الفاعل (خلقُ الله) والمفعول (خلقُ السوات) وللمكان (ظِباءُ وَجْرةِ) وللزمان (بردُ الشتاء) ولبيان الموصوف (حسن الوجه) وغير هذه التعابير ، فطريقة الإضافة واستخدام حروف الجر في الجملة كثيرة في العربية متعددة واسعة التصرف توسعّ العرب في استعمالها ، فعلى النحاة ان يدرسوها درساً عميقاً ، لاليبيتنوا اثرها في اللفظ وحكمها الاعرابي بل ليغرفوا اثرها في بيان الاسلوب واثرها في تصوير المعاني ، ومدى تصرف العرب فيها وطريقة التوسع في استخدامها في اللغة العربية . (٢)

أمّا الفتحة فيراها المؤلف ليست علامة اعراب بل هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب ولانها لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فنراه يقول : ((إنَّ الفتحة لاتدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعَلَم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يُشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام . فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامة .))(٣)

---

(١) المصدر نفسة / ٧٠

(٢) ينظر احياء النحو / ٧٧/٧٢

(٣) إحياء النحو / ٧٨

وبين المؤلف الأمر الذي يَشهدُ أنّ الفتحة ليست بعلم إعراب بقوله : ((فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح حين يحذف داعي الجر حرفاً أو إسماً وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضاً ، تقول : جزع زيدٌ وعمرُو ، تريد أنّ تتحدث عن كل منهما فترفع . فإذا كان الحديث عن واحد . وكان الثاني من تكملة الحديث ، تحوّل داعي الرفع عنه فنصب ؛ وقلت جزع زيدٌ وعمراً .))[1]

يفهم من هذا إنّ الفتحة لا تدل على معنى فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة ويدل على هذا كثرة دورانها في الكلام فهي خفيفة من حيث المخرج الصوتي وهي أخف من السكون الذي يستدعي ضغط النَفَسَ عند مخرج الحرف .

ويذكر المؤلف ان في كلام العرب ما يؤيد أن الفتحة ليست إعراباً ، قولهم بالنصب على نزع الخافض نحو (تمرون الديارَ) أي (تمرون بالديار) ، (وكلمته فاهُ الى فيَّ) و (بعتهُ يداً بيد) ، والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال ، ثم يجدونه مخالفاً للرسوم التي وضعوها للحال ، فيتأوَّلون لذلك كعادتهم في التأويل .[2]

٢- العلامات الفرعية للإعراب :

أخذ المؤلف على النحاة بأنّهم أطالوا بذكر علامات اخرى للإعراب سموها العلامات الفرعية التي جعلوها نائبةً عن العلامات الأصلية والحقيقة أنّهما وجه واحد ولاداعي لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم العلامات الى أصلية وفرعية ، ففي الاسماء الخمسة يرى المؤلف أنَّ اعرابه بالحروف جاء نتيجة لين الحركات الضمة والكسرة والفتحة فأصبحت واواً وياءً وألفاً ، فلا حاجة لهذا التفضيل والتطويل فضل عن أنها تتكون من حرفين الأول منها حرف حلق وحروف الحلق ضعيفة في النطق ، والعرب

---

[1] إحياء النحو / ٩٧ – ٩٨

[2] ينظر إحياء النحو / ٩٦ – ٩٩

تستروح في نطق الكلمات فجعلتها على ثلاثة أحرف بعد مد تلك الحركات ومطلقها لتعطي الكلمة خطاً من البيان في النطق .[١]

أما في جمع المؤنث السالم فالأمر أهون فالواو اشباع للضمة والياء اشباع الكسرة وأغفل الفتح فيه لأنه ليس بإعراب ، واعتنوا بالجر واغفلوا النصب فيه لأن نظيره هو جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة وويجر بالكسرة واغفل الفتح فيه أيضاً . [٢]

وتحدث المؤلف عن الممنوع من الصرف وعدَّ فيه الفتحة غيرَ نائبة عن الكسرة وانما جيء بها لإزالة الشبيه بينه وبين المضاف الى ياء المتكلم في حالة حرمانه من التنوين ، ثم إنه يعد رأي النحاة في شأن الفتحة أنها حركة بناء ، رأياً صائباً ووجيهاً .[٣]

وقرر أنّ إعراب الامثنى شاذٌ عن الأصل لأنَّ بابَ التثنية غريبٌ في العربية كباب العدد .[٤]

٣- التوابع : عطف النسق :

تحدث المؤلف عن التوابع وأنّها يطرد فيها الأصل الذي سبق في معاني الاعراب ، فإذا قلت في عطف النسق : (جاء زيد عمرو) وجدت أنَّ الاسمين متحدث عنهما فاستحق كلٌّ منهما الرفع على ذلك الأصل الذي قررنا ولم يكن الأول احق به من الثاني ولم يكن الثاني محمولاً عليه فيه ، وانَّ ليس هناك اتباع في العطف ، وانما هو اشراك أو تشريك كما قال سيبويه وهو بهذا التقرير يوضح ان لايكون لباب العطف اعرابٌ خاص ، أي أنَّ عطف النسيق ليس بتابع لأنَّ الثاني شريكٌ للأول وله مثله صفة الاستقلال فيعرب مثله مستنداً اليهأو مضافاً اوغير ذلك ، والاهتمام ينبغي أن يوجه الى معاني حروف العطف هذا ما ذهب اليه المؤلف بقوله : ((وباب العطف إذاً ليس له اعراب خاص ، وليس جديراً أن يُعدَّ من التوابع ، ولا أن يفرد بباب لدرسه هذا من ناحية

---

[١] ينظر إحياء النحو / ١٠٨ – ١٠٩

[٢] المصدر نفسه /١١١

[٣] المصدر نفسه / ١١٢

[٤] المصدر نفسه /١١٣

الإعراب ، أما من جهة معاني الحروف العاطفة أو المشرّكة ومواضع استعمالها ، فهذا مكان الدرس ، ولم نزل ندعو الى دراسة الأدوات منفصلة عما أعدّة النحاة لها من أثر في الإعراب ، والى توفير البحث عن معانيها وسبل استعمالها كما طلبنا من قبل في أدوات النفي، وأدوات التوكيد . ونعد هذا أحق الدراسات النحوية ان توفر عليها العناية وننعم فيها النظر ، لنكشف عن اسرار العربية في التعبير ومزاياها في البيان وحسن التصوير)) [١]

الظاهر أنّ ابراهيم مصطفى يميل الى دراسة اللغة من خلال الأساليب أي دراسة ادوات كلّ اسلوب على حدةٍ كأدوات النفي والتوكيد والاستفهام وبذلك درس الأوائل الاساليب في ضوء دراسة علم المعاني .

٤- بقية التوابع :

ويذكر التوابع الاخرى غير عطف النسق ويعدها قسمين :

الاول : الذي تكون فيه الكلمة الثانية مكملةٍ الاولى من حيث المعتى ، ولا يفم المعنى إلابهما معاً . نحو (استشرعا فلا نصيحاً) وهذا هو النعت بعينه ، والقسم الثاني لاتكون الثانية بمنزلة المكملة للإولى ، بل تكون الأولى دالة على معنى مستقلٍ بإفهامها . والثانية دالة على معنى الأولى في ضوء البيان والإضاح الذي يأتي من قرن الكلمتين إحداهما الى الاخرى وهذا يشمل البدل والتوكيد وعطف البيان ،[٢] (١)

ويرى المؤلف ان الفرق بين عطف٦ البيان والبدل و الفصل بينهما عسير لدى النحاة وليس بوجيه ان يفرق بين التوكيد والبدل فانه اسلوب واحد نحو (جاء القوم بعضهم) او (جاء القوم كلّهم) ويذهب الى ان التوكيد هو نوع من البدل ٠ وهذا ظاهر بقوله : ((هذا التقسيم على وضوحة وقلة الاقسام فيه واعتمادهُ على المعنى . يفصل ما

---

[١] ينظر إحياء النحو / ١١٥-١١٦ وينظر أيضاً في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث /٧٤

[٢] ينظر إحياء النحو / ١١٨ - ١٢٠

بين النحاة من خلاف في تمييز الاقسام بعضها من بعض ويقينا الاضطراب الذي يضطربه النحاة في كثير من المواضع : أ هي نعت ام بدل ام عطف بيان))[١]

اماالنعت السببي فلا يعدّه ابراهيم مصطفى من التوابع في رأيه وان ((حقه ان ينفصل عما قبله والا يجري عليه في اعرابه ولكنه اذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في اعرابه وكان ذلك من باب المجاورة))[٢]

وفي هذا استند الى ماروي عن العرب من قولهم (هذا حجرٌ ضبٍّ خربٍ)علىان اصله(خربٍ حُجرُرهُ)

٥- الخبر :

يعدّه المؤلف تابعاً من التوابع ويزيده عليها ، لأنه اهم الأقسام وأولاها وهي وعين الكلمة الأولى(المبتدأ) وتوافقها في التذكير والتأنيث والاعراب نحو (محمد عالم) فرفع لأنه عين المبتدأ وان لم يكن عينه فقد ينُصبَ نحو (محمد أمامَ المنزل) ، ولكن النحاة لم يقولوا بإتباعه لأنهم (أوا المبتدأ مرفوعاً والخبر منصوباً في باب (كان) ومع (إنّ) منصوباً وخبرها مرفوعً .[٣]

٦- تكملة البحث :

جواز الوجهين من الاعراب عارض هذا ولم يجوزه المؤلف فقد ذهب الى أنَّ (الأصل الذي تقرر لاساير هذا التخيير ولا يجيز أن يكون للكلام وجهان من الاعراب يلابس المتكلم أيهما شاء ، فمتى ثبت أَنَّ للحركة أثراً في تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه ، لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذي يقصد الى تصويره . فيختلف الاعراب تبعاً له .[٤] فمثلاً اسم (لا) مرةً مرفوع لانها نعمل عمل ليس ولامثال لها عند النحاة إلابشيءمن الشعر ، ومرةً يجعلونها عاملة عمل (إنَّ) فالاسم

---

[١] احياء النحو / ١٢١ – ١٢٢

[٢] احياء النحو / ١٢٥

[٣] ينظر احياء النحو / ١٢٦ – ١٢٧

[٤] احياء النحو / ١٢٩– ١٣٠

بعدها منصوب من غير تنوين والخبر مرفوع ، ومرة يجعلونها مهملة فبعدها مبتدأ وخبر ، نحو ((ذلك الكتاب لاريب فيه)) [١] ((ولاخوف عليهم ولاهم يخزنون))[٢]

ويذهب الى أننا لم نحصل على رأي مستقيم في هذا الباب من لدن النحاة يصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام . [٣] ففضلاً عن عن أنها تكون مع الفعل ناهية ونافية فالناهية تجزم الفعل والنافية تختص بالمضارع وتنفيه محولة اياه الى الاستقبال ولاتدخل مع الماضي إلا قليلا وبشرط ان تتكرر نحو قوله تعالى : (فلا صدّقَ ولا صلى) [٤] ومع الاسم نحو لاضير ولا فوت فالخبر يقدر وهو لغو ، ولايزيد تقديره في المعنى شيئاً وفي هذا لايرى ضرورة لتعدد معاني (لا) .

أمّا أما في باب (ظنَّ) فأنه لايرى أنّ هناك موضعاً يجوز فيه الرفع والنصب واتما هو المعنى الذي يراد بيانه يوجب سبيلاً واحداً متخصصاً للإداء وهو بهذا يرفض قول النحاة في الإلغاء والتعليق .

ويذهب ايضاً الى انه لاحاجة لدعوى الاشتغال وجواز النصب والرفع وترجيع النصب بل يقول : (إذا كان المعنى ان تخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النصب واذا كان المتحدث عن الاسمخ فالحكم الرفع)[٥] والمؤلف في هذا الباب يربط الاعراب بالمعنى وصرح بهذا في باب المفعول معه بقوله : ((وفصل القضية في هذا الباب ، أنك إذا أردت معنى المصاحبة وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب وكان ذلك سائراً مع أصلنا ، فإن الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث ، ليس بمتحدث عنه ولابمضاف اليه فحكمه النصب وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية ، كما هو الإصطلاح ، فإنها واو العطف)) .[٦]

---

[١] القيامه / ٣١

[٢] البقرة / ٢

[٣] ينظر احياء النحو / ١٣٠- ١٤٣

[٤] البقرة / ٢

[٥] احياء النحو / ١٥٦

[٦] المصدر نفسه /١٦٢

٩- الصرف :

ذكر المؤلف أَنَّ التنوين الذي يلحق الاسم المعرب صرفٌ والاسم المنون مصروفاً ، والذي يراه يجب ان يكون للتنوين معنى يدل عليه فهو علامة التنكير – وبهذا للتعريف علاقة تدخل أ ول الاسم وهي (آل) وللتنكير علامة تلحقه وهي التنوين ، وان قاعدة النحاة في منع الصرف مضطربة فقد ورد من الاسماء ما هو ممنوع من الصرف وليس فيه شيء من عللّهم نحوكلمة (سحر)إذا أريد به سحر معين.

وان تخصيص النحاة لتنوين التنكير بالبمبنيات غير مقبول لأنه في المعربات اكثر دلالة على التنكير واوسع استعمالاً [١] وذهب المؤلف الى أن الأصل في العلم ألاّ ينون ، ولك في كلَّ علم ألاتنونه وانما يجوز ان يلحقه اذا كان فيه معنى من معاني التنكير ، وقد حاول ان يدلل في كلام طويل على ان الاعلام التي مُنعت من التنوين خالية من معاني التنكير .

أما اسم التفضيل نحو (أكبر واصغر) فقال في منعه من التنوين لمصاحبته (مِن) وكأن ذلك نوع من التعريف لقصدها الإحاطة . [٢]وهذا ظاهر في قول ابراهيم مصطفى : ((انه إذا قصد بالجمع والاستغراق والدلالة على الإحاطة منع التنوين لما فيه من معنى التعريف على طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتنكير ، فإذا لم يُقصدَ إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون))[٣]

أما لصفة مثل (أُخر) و (ثلاث ورباع) فقد منعت من الصرف لما تحمل في نية التعريف هذا ما ذهب اليه المؤلف بقوله : ((انَّ السبب في منع التنوين من (أُخرَ) و (جمُع) إنما هي نية التصريف ، وأنَّ استعمال مثنى وثلاث قليل . وانه يحذف منهما التنوين إذا قُصد بها الى شيء من التعريف))[٤]

---

[١] ينظر احياء النحو / ١٦٤ وما بعدها

[٢] ينظر في حركة تجديد / النحو وتيسيره في العصر الحديث / ٧٥

[٣] احياء النحو / ١٩٢

[٤] نفسه / ١٨٧

وعلل عدم تنوين الاسم البمختوم بألف التأنيث المقصورة لأنه يقتضي اسقاط هذه الألف والعربية حريصة عليها ، وقد حُملت الممدودة على المقصورة في الحكم لأنها منها ،[١] وأما نيابة الفتحة عن الكسرة فقد خرجها المؤلف على ان الممنوع من الصرف اشبه في حال الكسر المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت ياؤه فاغفلوا الاعراب بالكسر ولجؤوا الى الفتح مادامت هذه الشبهة فقال : ((ان هذا الاسم لما حرم التنوين – اشبه – في حال الكسر – المضاف الى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه وحذفها كثير جدًّ في لغة العرب ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة والبتجأوا الى الفتح مادامت هذه الشبهة))[٢].

نقد الكتاب في ضوء النحو العربي

المؤلف يريد أن تجمعَ الأدوات وتدرس في ضوء المعاني (لن ، لم ، ليس ، ما) لأنها تؤدي معنى النفي فتدرس في ضوء اسلوب النفي ، لكن النحو العربي درسها في ضوء العامل فدرس (لن ، ولام التعليل ، وكي) على أنها الفعل المضارع يأتي بعدها منصوباً ويرى أيضاً أن الأدوات الجازمة وغير الجازمة تدرس في ضوء اسلوب الشرط ، وهذا مردود عليه لأنّ النحاة صنفوا أبواب النحو على كيفية النطق بها ، اي كيفية النطق بهذا الاسم وبهذا الفعل فجمعوا بين (كان وليس) وجعلوا (كان) أمَّ الكتاب لأنها استعملت في الماضي والمضارع والأمر فكأنها فعل تام ، ويجوز ان يتقدم خبرها عليه ، أما (ليس) فينتقض نفيها بـ (إلاّ) ، و(ليس) لا ينتقض نفيها لأن (ما) حملت عليها ، فالاسلوب التعليمي في النحو مبني على كيف ننطق ، فدراسة الأساليب ضمن النحو لكنها حذفت منه وسميت بـ (علم المعاني) من علوم البلاغة لان يعنى بها نفي التراكيب لا النطق بالالفاظ من خلال التراكيب .

العوامل المعنوية يعدّها المؤلف إثماً على أهل النحو ، وهذا لا يجوز لأنّها متماشية مع ادراك النحاة العامل ، فالمبتدأ (زيد) في جملة (زيد ناجح) رفع بالابتداء وهذا عامل معنوي ، أو رفع بالخبر لأن الاسم إنما يبتدأ به لما بعده ، اي نخبر عنه . اي كما يقول سيبويه نذكره اولاً لتخبر عنه ثانياً بشيء .

---

[١] ينظر في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث /٧٥

[٢] احياء النحو/ ١١٢

الضمة علم الاسناد وانّ المرفوعات الأصلية لاتخرج عن (المسند اليه والمسند) وهما (المبتدأ والخبر) أما المسند اليه فهو والفاعل ونائبه ، وكلُّ ماعداها مرفوعة فرعاً لا أصلاً لأنها التوابع والخبر علم الإضافة إما إضافة مباشرة مثل (كتابُ زيد) أو اضافة بالحرف مثل (زيدٌ في المكتبة) فحرف الجر يربط بين اسمين أو بين فعل واسم نحو (كتب بالقلم) .

عدَّ الفاعل ونائب الفاعل في باب واحد فكلاهما مرفوع والفرق في المفعول به فجملة (كُسِرَ الرجاجُ) تصبح (انكسر الزجاجُ) ، لكن العامل في الثانية يختلف عن العامل في الأولى هذا مردود لأن لكلِّ جملة معنىً خاص بها فجملة (الحقُ ظَهر) تختلف في المعنى عن جملة (ظهر الحق) وكلُّ لفظ له معنى خاص في موضع مختلف عنه في موضع أخر فالجملة الاسمية تدل على الثبوت وهذه فائدة الاخبار أما الجملة الفعلية فهي تدل على التغيير لأنَّ الفعل دال على التغيير فهناك فرق في المعنى لأنه هو المطلوب من الجملة العربية وجملة (زيد منطلق) جملة ثابتة وجملة (زيد المنطلق) تعرف بصفة معروفة ، وجملة (زيد هو المنطلق) هذا توكيد ، وهذا الفارق بين الجمل فكيف لايفرق بين الكلمات في المعنى عن الاستخدام في الجملة العربية ، فالمبيتدأ في بابه نبتدئ بالاسم إنما يبنى عليه لما بعده . والفاعل لا يحذف وانما يضمر عن البصريين وأنما يحذف المبتدأ (صبرٌ جميل) التقدير صبري صبرٌ جميل ، ونحو (كيف زيد) نقول : (دنفُ) اي هو دنفٌ أما إذا قلنا : دنف ، فعلٌ والفاعل ضمير مستتر . وصيغة الفعل تبنى على شخص الفاعل فما نقدر الضمير وانما الضمير مستتر في (دنف) ولكن في المبتدأ ؤنستطيع ان نقول هو دنفٌ ، أو دنفٌ ، ونقدر المبتدأ . إنَّ الفعل أصلاً قام به الفاعل او شخص الفاعل من حين ان المبتدأ لايمكن ان يستغنى في الجملة عن اظهاره او تقديره لأنَّ الخبر لابدَّ له من مبتدأ يُخبر به عنه . المبتدأ والخبر نجد بينهما المطابقة ولكن لاتجد المطابقة بين الفعل والفاعل مثل : زيد قام ، الزيدان قاما ، الزيدون قاموا في حين نقول : قام زيد ، قام الزيدون ، ولكن لاتصح ان تطابق بين الفعل والفاعل في التثنية والجمع إلاّ في لغة اكلوني البراغيث فيكون للفعل فاعلان ، كلُّ هذا يدلُّ على

أنَّ هناك فرقاً بين المبتدأ والفاعل فكيف نجمع فيما بينهما في التعليم على أنهما مرفوعان .

أما ما كان من شأن الفتحة التي لم يجعلها المؤلف علامة اعراب بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، لأنّه لايرى لهذه العلامات أثراً في تصوير معنى الكلمة وقلَّ أنْ يشعرنا النحاة بفرق بين ان تنصب او ترفع وانها الحركة التي يحبون ان يشكل بها أخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، هذا مردود عليه لأنّ الفتحة تدل على معنى وعلامات الاعراب دوالٌّ على معانٍ في تأليف الجملة وربط الكلمة فكلمة (دَنِفٌ) تدل على اسم وكلمة (دَنِفٌ) تدل على فعل والجملة الاسمية دالة على الثبوت اما الجملة الفعلية فدالة على التغير والتبدل كما بيّنا فالفتحة أثر في المعنى فضلاً عن اننا نفهم الفاعلية من المفعولية في الجملة العربية في ضوء الحركة ففي قوله تعالى : ((إنما يخشى الله من عباده العلماءُ)) فالمعنى دلّ على أنَّ العلماء هم الذين يخافون الله ، فالعلماء فاعل ولفظ الجلالة مفعول به فالضمة أجذبها معنى الجملة والفتحة ايضاً فضلاً عن عامل الفاعلية والمفعولية اي الدلالة على من قام بالفعل ومن وقع عليه الفعل .

وقد ذهب الى أنَّ اسم (إنّ) نصب لكثرة اتصاله بالضمير أي انه يريد ان يقول اسمها ضمير

المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم**
- احياء النحو لابراهيم مصطفى – مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر – مصر ١٩٣٧.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث / الطبعة العشرون – القاهرة ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م.
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث د.نعمة رحيم العزاوي دار الشؤون الثقافية العامة (افاق عربية) بغداد ١٩٩٥.
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب /١٩٧٩/الطبعة الثانية .